منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

4 أبريل/نيسان 2020

الاستجابة لأثر تفشي كوفيد 19- على سلاسل القيمة الغذائية من خلال خدمات لوجستية فعّالة

الخدمات اللوجستية في صميم الاختلال والإجراءات المتعلّقة بالسياسات

اتخذت الحكومات في سائر أنحاء العالم تدابير لاحتواء جائحة كوفيد-19 (الناجمة عن فيروس سارس-كوف-2 (SARS-CoV-2))، تشمل خفضًا حادًّا في نقل البضائع (النقل البري والشحن البحري والجوي)، والخدمات التي تعتمد على النقل، فضلاً عن هجرة العمالة على المستويين المحلي والدولي. ويعكس انحسار توافر العمال أوجه الاختلال في نظم النقل، والقيود المفروضة من أجل كبح انتشار هذا المرض، ضمن الحدود وعبرها. وتتسبب هذه العوامل باختلالات شاملة في الخدمات اللوجستية المتعلقة بسلاسل الإمدادات الغذائية، ما يعيق شحن الأغذية والمدخلات الزراعية ويهدّد الأمن الغذائي والتغذية، لا سيّما لدى الفئات السكانية الأضعف.

وتشمل الخدمات اللوجستية في سلاسل القيمة الغذائية جميع الأنشطة التي تتيح تدفق المدخلات والمخرجات الزراعية، والخدمات المرتبطة بالزراعة، من قبيل النقل والتخزين في المستودعات والتوريد والتعبئة وإدارة المخزون. وتتسم فعالية الخدمات اللوجستية بأهمية حاسمة لقطاع الزراعة والأغذية، لا سيّما خلال الأزمات. ويمكن أن تتسبب الاختلالات بآثار سلبية على جودة الأغذية، ونضارتها، وسلامتها، كما قد تعيق الوصول إلى الأسواق والقدرة على تحمّل التكاليف.

وتحثّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) البلدان على الحفاظ على أداء سلاسل القيمة الغذائية لتحاشي حدوث نقص في الأغذية، وذلك من خلال اتّباع ممارسات تثبت فعاليتها حالياً. وتوجز هذه المذكرة بعض الممارسات التي يمكن أن تكون مفيدة للحكومات والقطاع الخاص بغية الحفاظ على العناصر اللوجستية الحاسمة في سلاسل القيمة الغذائية.

الأهمية الحاسمة للخدمات اللوجستية في قطاع الأغذية الخاضع للعولمة

تتأثّر الأغذية والزراعة في سائر البلدان نتيجة للتدابير المتخذة لاحتواء تفشي كوفيد-19. وتختلف الآثار بين نظام زراعي وآخر، حيث أنها تجعل بعض البلدان أكثر عرضة من غيرها للمخاطر. فمعظم الأنشطة الزراعية تقوم على مواسم محددة وتعتمد على الأحوال الجوية؛ وهي تتبع نمطاً محكماً بالنسبة إلى توقيت الأنشطة وتسلسلها والفترات الفاصلة بينها. ويمكن لأي تأخير في نشاط واحد أن يسفر عن تداعيات على امتداد عملية الإنتاج، ما يؤثّر على الغلال والمنتوج. وقد تكون الزراعة القائمة على كثافة رأس المال هي النشاط الأكثر تأثّراً، لا سيّما حين يعتمد الإنتاج على مجموعة متنوّعة وكميات كبيرة من المدخلات الوسطية، على غرار البذور والأعلاف والأسمدة ومبيدات الآفات

ومواد التشحيم والديزل. ومزارعو الكفاف ليسوا بدورهم بمعزل عن التأثيرات. ففي حين أنّهم يعتمدون بقدر أكبر على مدخلاتهم الخاصة في المزارع، يشتري العديد منهم مدخلاته من الأسواق المحلية أو الإقليمية، بما في ذلك البذور أو الأعلاف أو الديزل. وتكون سلاسل إمداد مدخلاتهم في العادة أكثر هشاشة وعرضة للاختلالات. والأهم من ذلك أنّهم يستخدمون بصورة أكبر اليد العاملة اليدوية، وحين يكون للمرض أثر مباشر على صحتهم أو حركتهم، يمكن لذلك أن يعيق ليس فقط قدرتهم على الإنتاج للآخرين، وإنما أيضًا أن إنتاجهم لأنفسهم ويقوّض أمنهم الغذائي بشكل مباشر. وتعتمد الزراعة القائمة على كثافة العمالة، مثل إنتاج الفاكهة والخضار، بشدّة على عمال المزارع المؤقتين أو الموسميين، لا سيّما أثناء مراحل الزرع أو التعشيب أو الحصاد أو التجهيز أو النقل إلى الأسواق. وينعكس أي نقص أو تأخير في إمداد هذه المنتجات سلبًا على العاملين في القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية الذين يعتمدون على منتجات المناطق الريفية لكسب عيشهم. ويمكن أن يؤدي أيضاً إغلاق المطاعم والمقاهي وأكشاك باعة الأغذية في الشوارع إلى انخفاض ملحوظ في المنافذ الموثوقة في الأسواق للعديد من المزارعين الذين ستتراجع مداخيلهم مع تعذّر وصول منتجاتهم إلى الأسواق.

وفي ضوء ذلك، يكتسي الحفاظ على حسن سير نظام المدخلات في الزراعة أهمية حاسمة لضمان عمل سلسلة الإمدادات الغذائية بشكل سلس – من "المزرعة إلى المائدة". لكن في غياب التنسيق الصحيح، قد لا تحقق هذه التدخلات المفاعيل المتوخاة، أو قد تكون غير موجودة أصلاً. وقبل صياغة استراتيجيات أو تدخلات محددة، ولكن من دون التريّث لوقت طويل لبلورتها، يُقترح على البلدان تشكيل لجنة معنية بالأزمات للتعامل مع أثر تفشي جائحة كوفيد-19 على الإمدادات الغذائية، بحيث تضم، على سبيل المثال لا الحصر، وزارات الزراعة، والجهات المعنية بإمدادات الثروة الحيوانية والأغذية، والنقل والاقتصاد والتجارة، وما إلى ذلك. ومن شأن اللجنة المعنية بالأزمات هذه أن تصبح آلية حاسمة لرصد واقتراح الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حدّ ممكن من آثار فيروس كورونا على الأمن الغذائي والتغذية، بفعل الاختلالات المحتملة في الإنتاج الزراعي والإمدادات الغذائية. ولضمان تطبيق المشغّلين في الأسواق للاستراتيجيات المذكورة على نحو كامل وملائم، من الأهمية بمكان أن تنخرط اللجنة المعنية بالأزمات مع القطاع الخاص، من خلال لجنة استشارية أوسع نطاقاً تضم جميع أصحاب الشأن من الجهات الفاعلة كافة في سلسلة الإمدادات الغذائية.

التدابير والتدخلات الاستراتيجية

يمكن للجنة المعنية بالأزمات، عند تشكيلها، أن تفكّر في مجموعة من التدابير والتدخلات الممكنة التي قد تأتي ثمارها في السياق الخاص ببلد ما، وأن تضع آلية تنسيق لضمان الاتساق والكفاءة. وبناءً على ممارسات أثبتت نجاعتها (في وجه أزمات واختلالات سابقة في قطاع الأغذية العالمي)، أو ممارسات بدأت تُظهر للتو نتائج إيجابية في التصدّي لتفشي كوفيد-19، توصي منظمة الأغذية والزراعة باتخاذ التدابير التالية للتخفيف إلى أدنى حدّ من أثر جائحة كوفيد-19 على الخدمات اللوجستية المنوطة بسلاسل القيمة الغذائية. ويمكن أن تضطلع اللجنة الاستشارية المتعددة أصحاب المصلحة بدور أساسي في ضمان مطابقة هذه التدابير بالكامل لاحتياجات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية.

- **وجوب إعطاء الأولوية لصحة المستهلكين والعاملين في سلاسل القيمة الغذائية**، وضمان سلامة الأغذية وتكاملها. وينبغي الالتزام بتدابير السلامة، من قبيل الخضوع للفحوصات، والتباعد الجسدي، وغيرها من ممارسات النظافة، بحسب إرشادات منظمة الصحة العالمية، على النحو المبيّن في الرابط التالي: www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public

- قد تطلب السلطات الصحية الوطنية بالتعاون مع وزارة الزراعة والتجارة والسلطات المحلية، من التعاونيات أو المؤسسات التجارية الزراعية أو الاتحادات الزراعية أو السلطات المحلية في غيابها، إعداد منشورات مرجعية موجزة عن الصحة والسلامة للجهات الفاعلة على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية، تتضمّن ممارسات ينبغي الالتزام بها من أجل التخفيف من خطر انتقال المرض. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة الفحوصات لجميع العاملين في هذا القطاع قدر المستطاع، للكشف عن كوفيد-19.
- يتعيّن على الحكومات والأعمال التجارية أن تشجّع المزارعين والمصنعين والتجار والجهات الفاعلة الهامة الأخرى في سلسلة الإمدادات الغذائية، على وضع خطة (مثلاً مذكرات بشأن التسليم) للتعامل مع حالات التغيّب لأسباب صحية أو بفعل القيود المفروضة على التنقّل. ويتمّ بموجبها، على سبيل المثال، تحديد الأسر أو العاملين أو حتى المنافسين القادرين على الاستمرار في العمل لتفادي الاختلالات.
- الإحجام عن القيام بزيارات غير مقرّرة للمزارع والمصانع والتجار الزراعيين، إلا في حال ترتيبها بصورة مسبقة والالتزام بممارسات الصحة والسلامة الحميدة.
- ينبغي أن ترفع الحكومات مستوى مراقبة الامتثال للبروتوكولات الصحية المعمول بها.

- جمع معلومات أساسية لمواءمة الإصلاحات في السياسات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والتدخلات الحكومية:
  - **إجراء عمليات تقييم وطنية ووطنية فرعية سريعة** لمخزونات الأغذية وتوقعات الغلال، بغية تحديد الثغرات أو الفوائض التي يمكن أن تنشأ بفعل حظر الاستيراد أو النقص في الواردات، لا سيّما لدى الشركاء الرئيسيين في التجارة الدولية. والبحث في إمكانية إعادة توزيع المخزونات الغذائية بين مختلف المناطق في البلد الواحد والحدّ من الاستخدامات غير الغذائية (مثلاً لصناعة الوقود الحيوي)، من أجل ضمان توافر الغذاء، وتلافي الارتفاع الحاد في الأسعار على المستوى الإقليمي الفرعي.
  - **التخطيط استناداً إلى التوقّعات والمحاكاة**. فهم الطلب وإجراء محاكاة لكيفية تطوّر الطلب ولإمكانية وكيفية تكييف عمليات الإنتاج والتجهيز والتوزيع.
  - **التحقّق من طرق النقل المقفلة ورصدها** (والبحث عن بدائل ممكنة) ومن عدد العمال العاجزين عن العمل بسبب الإقفال التام.
  - تعتبر **الخطط** المذكورة آنفاً **للمزارعين والمجهّزين والتجار والجهات الفاعلة الهامة الأخرى في سلسلة الإمدادات الغذائية** من أجل مواجهة الاختلالات في المرافق الصحية والتنقّل أساسية أيضًا لإرشاد عملية رسم السياسات.
- منح الأولوية للخدمات اللوجستية من أجل الحفاظ على الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأسواق وزيادتهما:
  - **السماح للعمال الموسميين ومشغّلي وسائل النقل (مثل سائقي الشاحنات) بالتنقّل عبر الحدود المحلية والدولية**. ولا بد من اتخاذ تدابير ملائمة من حيث الكشف الصحي والفحوصات والسلامة والحماية. كما يمكن تنظيم رحلات جوية/قطارات/عربات خاصة لمساعدة العمال الموسميين على الوصول إلى مكان عملهم.
  - **تدريب القوة العاملة المحلية لتأدية الأنشطة الزراعية**. يندرج العديد من الأنشطة الزراعية، مثل الزرع والحصاد والتخزين، بشكل وثيق ضمن الجداول الزمنية الموسمية. وحيث لا يتوفّر العمال الموسميّون في الوقت المطلوب، ينبغي النظر في الخيارات المتاحة لاستقطاب العمال العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من بطالة جزئية أو إعادة توزيع العمال من مجالات أخرى تسجّل فائضًا مؤقتًا في العمالة (المطاعم). ومن شأن هذا التدبير أن يمنح العاطلين عن العمل دخلاً إضافيًا وأن يتيح خيارات لاستبقاء القوة العاملة، فضلاً عن المساهمة في الحفاظ على نشاط سلسلة القيمة الغذائية. وقد يكون ذلك أيضًا شكلاً جديدًا من برامج الأشغال العامة.

- **استبقاء عمل التجار الزراعيين ومتاجر منتجات الثروة الحيوانية** كخدمات أساسية توفّر خدمة الاتصال والاستلام أو خدمة التوصيل فقط.
- **تحديد مراكز للاستلام أقرب إلى المنتجين**، وإنشاء مرافق للتخزين مثلاً من قبيل منصات نظم الاستلام في المستودعات، حيث يمكن أن يسلّم المزارعون إنتاجهم من دون الحاجة إلى التوجّه للأسواق.

- لدعم النقل:

- **توفير الدعم لوسائل النقل** التي تسمح للمنتجين والموزّعين بتسليم حصاد المحاصيل المتوفّر ومنتجات الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، لمواقع التوزيع المركزية عند نقص الوقود.
- اتخاذ تدابير مثل "القنوات الخضراء/المسارات الخضراء/الممرات الخضراء" للمنتجات الزراعية ومواد الإنتاج الأساسية من قبيل الفاكهة والخضار لتذليل العقبات في مجال النقل. ويجب أن تكون عمليات التحقق والكشف الصحي سريعة وفعالة في آن واحد.
- **تعظيم استخدام النقل** (أي المساحة على متن الشاحنات والسفن وما شابه). لا بدّ من وجود تنسيق محدّد بين الحكومة والجهات الفاعلة لتحاشي سير المركبات من دون حمولة. فالشاحنة التي تنقل الأغذية من المصدِّر إلى الميناء، على سبيل المثال، ينبغي ألّا تعود فارغة إلى نقطة انطلاقها، لا بل يمكنها عوضًا عن ذلك أن تنقل أغذية لأحد المستوردين من خلال التنسيق السليم للخدمات اللوجستية.

- لدعم مجهّزي الأغذية وتجار التجزئة لا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- **دعوة ممثلي الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة** (تعاونيات المزارعين، والتجار، والقائمون على النقل، والمجهّزون/اتحادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وما شابه) **إلى تنسيق تجميع الأغذية ونقلها** بما يتماشى مع الممارسات الحميدة بشأن المناولة والنقل ما بعد الحصاد، من أجل الحفاظ على جودة الأغذية ونضارتها وسلامتها.
- **إجراء جرد لمرافق التخزين العامة والخاصة**، بما في ذلك البنية التحتية المتاحة للتبريد، ورسم خرائط **سلاسل التبريد** التي يمكن أن تُستخدم للتخزين الطارئ **وتقييمها**. والتأكد من أنّ المخزونات الغذائية تستوفي الاحتياجات التغذوية للسكان عند دمجها في السلة الغذائية المخصصة للتوزيع.
- **توفير مساحات مادية كافية** لمنظمات المزارعين تتيح للعاملين الحفاظ على قواعد التباعد الجسدي وإدارة الخدمات اللوجستية المتعلقة بالتوصيل إلى المنزل، من قبيل مساحات لتجميع المنتجات وإعداد الصناديق على سبيل المثال.
- في غياب الطلب على الخدمات الغذائية والمطاعم بسبب الإقفال، يجب دعم **عمليات التوريد العامة** الخاصة بالإمدادات الزراعية الأساسية وضمان توفّر قنوات السوق والخدمات اللوجستية للمزارعين وإدخال إصلاحات سريعة على الإجراءات والقواعد الخاصة بالتوريد، بما في ذلك الدفع السريع والدفع عند الاستلام، لا سيّما لصغار المزارعين والمجهّزين، مع الحفاظ على الجودة العالية للأغذية ومعايير السلامة.

- لضمان حصول المستهلكين على الأغذية:

- **السماح ببقاء الأسواق المحلية مفتوحة، عند الإمكان**، وتطبيق تدابير صارمة للتباعد الجسدي داخل الأسواق وخارجها، مثلاً الحدّ من عدد الأشخاص في المتر المربع الواحد. وإن أمكن، **نقل الأسواق إلى أماكن أوسع**، والحرص على وجود بنية تحتية ملائمة للحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها. وينبغي رصد الحدّ الأدنى من الموظفين اللازمين لإدارة الأسواق والحدّ الأدنى من الزبائن والوقت الذي يمضونه في الأسواق. كما يجب ضمان **الإصحاح المنتظم** للأسواق في الهواء الطلق.

- **إيلاء اهتمام خاص للمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض** الذين **يحظون بإمكانية محدودة للوصول إلى متاجر الأغذية** (مثلاً من يحتاجون إلى اجتياز مسافة طويلة جداً للوصول إلى أسواق المنتجات الطازجة أو المتاجر الكبرى في المناطق الحضرية). كما ينبغي تخصيص موارد كافية عند الاستلام للشرائح السكانية الضعيفة.
- منح أولوية ملحّة للإصلاحات السياساتية والاستثمار في المنصات الإلكترونية التي تسهّل إضفاء الطابع الرسمي على **الخدمات الإلكترونية لتوصيل الأغذية من المورّدين المحليين** بما يشمل حماية الزبائن على الإنترنت وسلامة الأغذية والحدّ من احتمال انتقال المرض من البائع إلى المشتري.
- تعزيز خدمة التوصيل إلى المنزل لضمان حصول المستهلكين على منتجات طازجة ومحلية، لا سيّما المسنين الذين يطلب إليهم بإصرار عدم مغادرة منازلهم.
- **تنظيم حملات إعلامية** للمستهلكين على أساس الإحاطة بشأن جائحة كوفيد-19 والأنماط الغذائية الصحية، المتوفّرة على الرابط التالي: www.fao.org/documents/card/en/c/ca8380en

• تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية الخدمات اللوجستية:

- الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي بوصفها سبلاً مبتكرة لتنسيق إمدادات المنتجات الطازجة من المزرعة إلى المستهلك.
- تعزيز **الخدمات اللوجستية وأساليب النقل المبتكرة** للتوصيل المنزلي المباشر للسكان في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية، بما في ذلك الشاحنات الكبيرة أو الصغيرة أو الدراجات الهوائية.
- **إشراك الشباب** (ومجموعات الشباب) في هذا المسعى وتيسير ممارسة الأعمال التجارية، من خلال توفير هبات للشركات الناشئة، أو دعم الائتمانات، أو تسهيل الوصول إلى وسائل النقل.
- التوعية بشأن **استخدام التطبيقات القائمة التي تمّ إعدادها للحدّ من هدر الأغذية** في المناطق الحضرية وتعزيز هذا الاستخدام. ويمكن أن يضطلع القطاع الخاص بدور حاسم لا سيّما في هدا المضمار.

شكر وتقدير

أعدّت منظمة الأغذية والزراعة هذه الإحاطة استناداً إلى مساهمات من: Heiko Bammann وSiobhan Kelly وMarco V. Sanchez Cantillo من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية؛ وNancy Aburto وBin Liu وCristina Scarpocchi وFlorence Tartanac من شعبة التغذية والنظم الغذائية؛ وPascal Liu من شعبة التجارة والأسواق.

CA8466AR/1/04.20
© FAO, 2020

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف – غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO

منظمة الأغذية والزراعة. 2020. الاستجابة لأثر تفشي كوفيد-19 على سلاسل القيمة الغذائية من خلال خدمات لوجستية فعّالة. روما https://doi.org/10.4060/ca8466ar